

الحياة المعيشية للمواطنين تزداد صعوبة جراء انعدام الديزل :

مخاوف من تفاقم الخسائر على إمدادات قطاعات الزراعة والمياه ونقل المواد الغذائية

والتجاري خلال الثلاثة الأشهر الماضية بما يصل إلى ٢٠٠ مليار ريال في أقل تقدير فضلاً عن الخسارة على القدرة التصديرية للخارج والتي تزيد سنوياً عن ٤٠ مليار ريال.

سوء الإدارة

لتلافي تلك المشاكل يرى الخبراء ضرورة تطبيق نظام إداري عالي الجودة في اليمن ويؤكدون أن وصول الأوضاع إلى مستواها الحالي ناجم عن سوء الإدارة والتي لها دور كبير في الوصول باليمن واقتصادها من أن تكون دولة فاشلة ولعل الحكومة التي تقف عاجزة عن التحرك هي السبب فيما يبدو، إذ يحملها الاقتصاديون وخبراء الإدارة المسؤولية فلا هي تحركت للأمام حسب ما يقولون ولا هي تخلت عن مسؤوليتها باقتدار.

ويؤكد الدكتور سالم اليزيدي أستاذ الإدارة العامة بجامعة سبأ أن سوء الإدارة الحكومية أدت مباشرة إلى شل الحركة الاقتصادية في اليمن من قلب المعادلة ولم تفلح في اتخاذ إجراءات لإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي عقب اندلاع الاحتجاجات الشبابية في فبراير الماضي بعد أن انحصرت نتيجة جملة من النكسات الإدارية والاقتصادية في إدارتها، ويدعو لمعالجة الأوضاع بكفاءة من خلال إدارة اقتصادية للبلد تواجه الأزمات بعيداً عن الشأن السياسي المرتبط بكل شيء.

الاقتصاد الوطني

الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الوطني ليست قليلة فهي حالياً تتجاوز ٧٪ من الناتج المحلي ولعل حديث وزير الصناعة والتجارة المهندس هشام شرف خير دليل على ما تعانيه البلد فقد قال أول من أسس لرويتزر إن تقديرات الحكومة تشير إلى أن الأزمة السياسية الراهنة التي دخلت شهرها الرابع قد ألحقت خسائر بالاقتصاد الوطني والسباحة والاستثمارات والصادرات، قد تصل ما بين ٤ و٥ مليارات دولار.

وأكد شرف أن التقطعات على طريق مارب - صنعاء هي السبب الرئيسي الأول في أزمة مادة الغاز، حيث أن ٩٠٪ من احتياجاتنا من الغاز تأتي من مارب وهناك خسائر لحقت بسبب النشاط الاقتصادي في اليمن، والذي يشمل عدة جوانب منها السياحة والاستثمارات ومشاريع التنمية والصادرات بمختلف أنواعها، هذه كلها أصعب بتوقف جزئي أو طارئ، مؤكداً أن التأثير السلبي كبير جداً على مجريات النشاط الاقتصادي وهناك الآن توجه لدى الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشكيل فريق عمل لوضع دراسة واقعية علمية حول تأثير الأزمة السياسية على الاقتصاد والتنمية في اليمن.



استطلاع/أحمد الطيار

أصبحت الحياة المعيشية لملايين اليمنيين هذه الأيام صعبة للغاية فيما بدأت وسائل الطاقة الخاصة بالإنتاج الزراعي والصناعي بالنفاد وفقد المئات من العمال وظائفهم في القطاع الخاص نتيجة انخفاض ساعات العمل واضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية على حد سواء خصوصاً في العاصمة صنعاء وعواصم المحافظات الأخرى، ووفقاً لخبراء الاقتصاد فإن من المرجح أن تنزلق اليمن إلى أتون مخاطر اقتصادية عميقة في القريب العاجل إن استمرت هذه الأوضاع على حالها وسيكون تأثيرها كارثياً بدأ بالتصديقات الغذائية وفي مقدمتها إنتاج الخضروات والفواكه القادمة من المزارع المعتمدة على الري بالآلات العاملة بالديزل وانتهاء بخوقف إمدادات المياه والتي تخيم على أحياء العاصمة منذ أكثر من شهر فيما تسهم التقطعات المتعاقبة على مداخل المدن في الصلولة من تدفق عناصر الإنتاج وبالتالي تؤدي إلى كساد التسويق للمنتجات الزراعية وحدوث خسائر لاتحصى عقبها للمزارعين من جهة وانخفاض التصديقات الغذائية للسكان.

معاناة

تولدت للمواطنين اليمنيين حالياً العديد من المعاناة جراء الوضع الراهن، فمن جهة انعدمت وسائل الوقود الرئيسية للمحركات والمركبات والمضخات الزراعية وهي الديزل والبنزين حيث يشهد السوق انعداماً شبه كلي لهذه المواد مما أثر سلباً على مستوى حياتهم الاقتصادية في النقل وتشغيل المضخات الزراعية للري وحركتهم العادية بالمركبات لكن التأثير الأكبر كان على الجانب الزراعي إذ بات مهدداً بتعرضه لانخفاض كبير في الإنتاج وهو ما يعرقل حركة الإمدادات للسوق ويرفع الأسعار وربما يتعرض السكان لمخاطر المجاعة إن استمر الديزل في الانعدام.

تأثيرات

يرى اقتصاديون أن انعدام مادة الديزل في العديد من محافظات الجمهورية هذه الأيام يمثل مشكلة المشاكل ويعتبر كارثة اقتصادية بمعنى

الكلمة، فمن خلال فقدان إمدادات الديزل للمحطات توقفت المئات من المحركات والمضخات الزراعية تماماً عن العمل فضلاً عن المركبات ووسائل نقل البضائع من الموانئ اليمنية، ويقول المهندس محمد الشرفي مستثمر زراعي بتهمته أن المئات من المزارع في سهل تهامة ونيزار وحضرموت وصعدة شلت عن الحركة بسبب انعدام الديزل وباتت مضخات الري متوقفة تماماً مما يفقد المحصول القدرة على النقاء والإنتاج الأمر الذي انعكس سلباً على كمية وقيمة الإنتاج الزراعي لليمن في جوانب الخضروات والفواكه بشكل كبير.

ويشير المهندس الشرفي إلى خطورة أكبر ستعكس سلباً على اليمن جراء انعدام الديزل حيث يمكن أن تجد بلادنا في يوم وليلة غير قادرة على إنتاج أي كميات من الطماطم والبطاطس والخيار والجزر والبصل ومنتجات السلطة وهذا سيقود فعلاً إلى كارثة غذائية محققة (مجاعة) ستكون عقبها خطيرة على أبناء اليمن، ويضيف إن خطورة التأثير على الجانب الزراعي كبير جداً جراء انعدام الديزل فلو استمر هذا الوضع سيجد

المواطنون أنفسهم غير قادرين على الحصول على مواد زراعية لإنتاج الطبخ في المنازل وهذا يعتبر كارثة فعلية هل تفهم الجهات المعنية خطورتها وأثارها.

كلام المهندس الشرفي ليس الأول في هذا المجال فالعديد من المستثمرين الزراعيين في سهل تهامة تحدثوا عن تلك الآثار بحرقه متوهين بأن القطاع الزراعي اليمني يتكبد حالياً خسائر بمئات المليارات من الريالات يومياً وهناك الآلاف من المزارعين اشتكوا ورفعوا البيانات والرسائل للجهات المعنية في الزراعة والسلطات المحلية ولكن دون جدوى فهل هذا يعني أنهم قادرين على الاتجاه نحو الاستيراد أم ماذا؟

خسائر

يؤكد الباحث الزراعي الدكتور عبد القادر الحاتمي من جامعة تعز أن تخفيض تدفق الديزل على المزارعين يعود بانثار سلبية على الإنتاج الزراعي نفسه من جهة وعلى المستهلكين من جهة



تحت شعار "القياسات الكيميائية، لحياتنا ومستقبلنا"

اليمن تحتفل مع دول العالم باليوم العالمي للمترولوجيا



وبيئتنا ولرفاهيتنا الشخصية، ينبغي علينا ألا تقلل من أهمية القياسات الكيميائية في حياتنا اليومية ومستقبلنا.

وأضاف عثمان أن الهيئة عملت على إيجاد نظام قياس وطني يعتمد على معايير قياس وطنية ذات خواص مترولوجية عالية يمكن من خلالها نشر وحدات القياس إلى باقي أجهزة وأدوات القياس بشكل يضمن القيام بإجراء قياسات دقيقة ومتوافقة مع الممارسات الدولية كما عملت الهيئة على تطوير مختبرات القياس والمعايرة بقسميها الصناعية والقانونية.

مشيراً إلى أنه تم إنشاء مختبر وطني لحفظ معيار الكتلة ووحدة مخصصة بمعايرة أدوات قياس الأطوال والأبعاد وكذلك تفعيل وحدة الضغط التي ستدعم وتعزيز ارتفاع المنتجات الصناعية للمنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية فيما ولا زالت جهود الهيئة مستمرة لتفعيل وحدة الحرارة المتخصصة في معايرة الثرمومترات الزجاجية والرقمية والثرموكابتلات.

مبيناً أن هنالك تطوراً نوعياً في تحديث عملية القياس والمعايرة وتطوير المختبرات عن طريق توفير أجهزة ومعدات ذات دقة عالية تؤهل هذه المختبرات للحصول على الاعتماد المعترف به إقليمياً ودولياً.

كتب/عبدالله الخولاني

احتفلت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس مع نظيراتها في دول العالم بيوم المترولوجيا العالمي الذي يوافق يوم ٢٠ مايو ٢٠١١م، تحت شعار "القياسات الكيميائية، لحياتنا ومستقبلنا". وبهذه المناسبة أوضح وليد عبد الرحمن عثمان -مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة أن اليمن اهتمت منذ وقت مبكر بالمواصفات والمقاييس الجودة لما لها من أهمية في تنظيم أساليب العمل التجاري والصناعي وحماية المواطنين من أساليب الغش والتزوير.

مؤكداً في تصريح له الثورة الاقتصادي أنه تم إنشاء دائرة خاصة بالمقاييس والمصوغات (المترولوجيا) ضمن دوائر الهيئة تهتم بتحديد قياسات الأوزان والمكاييل والموازين والعمل على حمايتها من التزوير الصناعي بالإضافة إلى دائرة المختبرات التي تقوم بإجراء الفحوصات والاختبارات لجميع السلع والمواد الغذائية والصناعية والكيميائية.

مشيراً إلى أن رسالة اليوم العالمي للمترولوجيا تجسد أهمية الكيمياء والمواد الكيميائية وأثرها في مجالات الحياة المختلفة وهو أمر بالغ الأهمية لاقتصادنا